

أمر تنفيذي

اشترط تبني سياسات للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسات لمكان العمل

حيث أن، العنف القائم على النوع الاجتماعي هو مصدر قلق خطير للسياسة العامة في ولاية نيويورك، مما يتطلب مشاركة الولاية في الاستجابة المجتمعية المنسقة لدعم الضحايا والناجين ومساءلة المعتدين

وحيث أن، العنف القائم على النوع الاجتماعي يتغلغل في حياة الآلاف من سكان نيويورك ويهدد سلامتهم كل يوم مما يؤدي إلى نتائج مأساوية ومدمرة ومميتة في بعض الأحيان؛ و

حيث أن، العنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل مشكلة مجتمعية واسعة النطاق تؤثر على الآلاف من سكان نيويورك، بما في ذلك في مكان العمل؛

وحيث أن، ولاية نيويورك كصاحب عمل تتأثر بشكل إضافي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي مما يهدد سلامة كل من الضحايا وزملاء العمل ويؤدي إلى فقدان الإنتاجية وزيادة تكاليف الرعاية الصحية وزيادة التغيب عن العمل وزيادة معدل دوران الموظفين؛

حيث أن، من الممكن أيضًا أن تكون هناك استجابة استباقية للعنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل ولاية نيويورك بمثابة نموذج لأصحاب العمل الآخرين في الولاية؛

حيث أن، في عام 2008، صاغ مكتب منع العنف الأسري (Office for the Prevention of Domestic Violence, OPDV) نموذجًا معدلاً لسياسة مكان العمل لوكالات الولاية للتصدي للعنف الأسري؛ و

حيث أن، نيويورك ملتزمة بتعزيز سياسة هذا النموذج والبناء عليها؛

الآن، وبناءً عليه، أنا كاثي هوكول، حاكمة ولاية نيويورك وبموجب السلطة المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك وقوانينها، أمرت بما يلي:

1. يجب على (OPDV) مراجعة نموذج سياسة العنف الأسري ومكان العمل وصياغة أية مراجعات مناسبة لتلك السياسة لإنشاء نموذج للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل والتي من شأنها أن تعزز إجراءات ولاية نيويورك للتصدي للعنف الأسري وتشمل أشكالاً أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك المطاردة والاعتداء الجنسي. يجب على (OPDV) أيضًا صياغة عينة من الإجراءات المكتوبة لتنفيذ النموذج المعدل للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل.
2. يقوم (OPDV) بتوزيع النموذج المعدل لسياسة العنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل إلى جانب إجراءات التنفيذ النموذجية على كل وكالة حكومية في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ سريان هذا الأمر. لغايات هذا الأمر، عبارة "وكالة تابعة للولاية" تعني: أي وكالة حكومية أو إدارة أو مكتب أو مجلس إدارة أو لجنة أو أي جهاز آخر تابع للولاية؛ و (2) أي سلطة عامة أو مؤسسة ذات منفعة عامة تم إنشاؤها بواسطة أو قائمة بموجب أي قانون من قوانين الولاية يتم تعيين أحد أعضائها على الأقل من قبل الحاكم (بما في ذلك أي شركات تابعة لهذه السلطة العامة أو مؤسسة المنفعة العامة) بخلاف ما بين الولايات أو السلطة الدولية أو مؤسسة النفع العام.
3. يجب على كل وكالة تابعة للولاية صياغة وإصدار سياسة للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل لتلك الوكالة في موعد أقصاه 1 يناير 2023. عند صياغة هذه السياسة، يجب على الوكالة التابعة للولاية

(أ) الرجوع إلى النموذج المعدل للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل التي وزعها (OPDV) واعتماد أحكامها حسب الاقتضاء؛ (ب) قد تتصل مع (OPDV) للحصول على المساعدة؛ (ج) يجب تعيين مسؤول واحد على الأقل عن وكالة اتصال معنية بالعنف الأسري (Domestic Violence Agency Liaison, DVAL) يضمن امتثال الوكالة لأحكام العنف الأسري الواردة في سياسة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل وأن يتم تدريبه لمساعدة الموظفين الضحايا ويكون بمثابة جهة الاتصال الأساسية مع (OPDV) و (د) يجب أن يتعاونوا بشكل مناسب مع الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلي النقابات على مستوى الولاية والمستوى المحلي.

4. يجب على كل وكالة في الولاية عند صياغة سياساتها الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل أن تولي الاهتمام الواجب لأهمية زيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وإبلاغ الموظفين بالموارد المتاحة للمساعدة؛ وتحديد كيفية الوصول إلى وكالة (DVAL) بوضوح؛ وضمان أن تكون سياسات وإجراءات الموظفين عادلة لضحايا العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي والناجين منه وأن تستجيب لاحتياجاتهم؛ وتطوير خطط استجابة السلامة في مكان العمل؛ الامتثال لقانون الولاية والقانون الفيدرالي بما في ذلك قيود حيازة الأسلحة النارية من قبل شخص مُدان بجريمة تتعلق بالعنف الأسري أو يخضع لأمر حماية؛ تشجيع وتعزيز تعليم وتدريب العاملين في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ومحاسبة الموظفين الذين يسيئون استخدام موارد الولاية أو سلطتها أو ينتهكون واجباتهم الوظيفية في ارتكاب عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

5. يجب على كل وكالة تابعة للولاية عند إصدار سياسة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكان العمل تقديم نسخة من تلك السياسة والمعلومات الخاصة بوكالة مكافحة العنف الأسري المعينة إلى (OPDV) ويجب إبلاغ (OPDV) بأي تعديلات لاحقة على السياسة أو معلومات الاتصال التي تخص (DVAL).

6. العنف القائم على النوع الاجتماعي والتدريب في مكان العمل. يجب على كل موظف مشمول المشاركة في التدريب على التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي وفي مكان العمل الذي طوره (OPDV) وإتاحته على نظام إدارة التعلم على مستوى الولاية سنويًا. سيتم إعداد برنامج التدريب على العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل وإتاحته في موعد أقصاه 1 أكتوبر 2022. يُقصد بمصطلح "الموظف المشمول" جميع الضباط والموظفين العاملين في الغرفة التنفيذية في مكتب الحاكم وكالات ولاية نيويورك الذين يشرفون على الضباط والموظفين الآخرين الذين يعملون بصفة (DVAL) أو الذين يعملون في منصب في الموارد البشرية. يُقصد بمصطلح "الضباط والموظفون" المعنى المعطى لمصطلح "موظف أو ضابط تابع للولاية" في المادة 73 من قانون الموظفين العموميين.

7. يجب على (OPDV):

- تقديم الاستشارات والمساعدة الفنية لكل وكالة حكومية في تطوير وتنفيذ سياسة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكان العمل إما بناءً على طلب الوكالة أو بمبادرة من (OPDV)؛
- تلقي نسخ من سياسات التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكان العمل والاحتفاظ بها كما تم إصدارها وتعديلها من قبل مختلف وكالات الولاية؛
- التعاون مع الموظفين المشرفين ومهنيي المساعدة وموظفي الموارد البشرية ووكالات إنفاذ القانون والنقابات وموظفي الأمن في تصميم وتطوير التدريب والمواد؛
- إعداد وتقديم تقرير إلى الحاكم في موعد أقصاه 1 مايو 2023 بشأن تنفيذ هذا الأمر؛ و
- إبلاغ القيادة التنفيذية لكل وكالة تابعة للولاية عند معرفة أي فشل في (DVAL) إلى الوكالة التابعة للولاية لتحقيق متطلبات دور (DVAL) بشكل مناسب وكما هو موضح في هذا الأمر التنفيذي.

8. يجب على كل وكالة حكومية أن تتعاون مع (OPDV) وتقدم مثل هذه المعلومات والتقارير والمساعدة التي يراها (OPDV) ضرورية بشكل معقول لتحقيق أغراض هذا الأمر.

يلغي هذا الأمر التنفيذي ويحل محل الأمر التنفيذي رقم 19 الصادر في 22 أكتوبر 2007؛ شريطة أنه حتى يحين الوقت الذي تنتهي فيه كل وكالة حكومية سياسة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكان العمل وفقاً لهذا الأمر، يجب أن يكون لدى وكالة تابعة إلى الولاية سياسة تختص بالتعامل مع العنف الأسري ومكان العمل وفقاً للأمر التنفيذي رقم 19.

صدر عن يدي وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني

في اليوم الثامن والعشرين من أبريل

عام ألفين واثنين وعشرين.

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة